

مجلة الدراسات الفلسطينية

الملف

ملكيّة موقع
السفارة الأميركية في القدس
وليّد الخالدي

صفحات أرمنيّة
في تاريخ القدس
بيران نويهض الحوت

المزتكزات الأساسية
للمقاومة في الجنوب اللبناني
عابو فياض

جزيرة الطنطورة
في سياقها التاريخي
اليعاس شوفاني



مجزرة الطنطورة

في السياق التاريخي لتهويد فلسطين

الياس شوفاني*

الزمان والمكان

في ليلة ٢٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨، انقضت «ملائكة الموت» من الكتيبة الثالثة (رقم ٢٣) من لواء الكسندروني (الهاغاناه)، العامل في منطقة السهل الساحلي، ومقر قيادته في نتانيا، بإمرة دان إيشتاين (إيبن)، على قرية الطنطورة الساحلية، بهدف احتلالها وطرد سكانها. وقد تمكّن المهاجمون من احتلال القرية بعد مقاومة عنيفة دامت بضع ساعات. وبعد وقوعها في أيديهم، ارتكبوا فيها مجزرة بالعرّز من أبنائها، لا تقل هولاً وبشاعة عن تلك التي اقترفتها العصابات الصهيونية الإرهابية (إيتسل وليحي) في دير ياسين (٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨)، وفي بلدة ناصر الدين بالقرب من طبرية (ليلة ١٣ - ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨)، أو عن تلك التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي، بعد تشكيله، في اللد (١١ - ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨)، وفي قرية الدوايمة (٢٩ - ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨)، وغيرها كثير. وإن ظلت آثار المجزرة المروّعة محفورة في ذاكرة مَنْ تبقى في قيد الحياة من أهالي الطنطورة، الذين ثابروا على نقل وقائعها إلى ذريتهم في مواقع شتاتهم، فإنها لم تحظّ بالانتشار على نطاق واسع، وبالتالي لم تستحوذ على اهتمام الباحثين والكتّاب لدراستها وتوثيق أحداثها، أسوة بدير ياسين مثلاً. ومؤخراً (سنة ٢٠٠٠)، تقدم باحث إسرائيلي، تيودور (تيدي) كاتس، بأطروحة أنيل شهادة الماجستير في جامعة حيفا، تؤكد وقوع المجزرة في الطنطورة، التي راح ضحيتها نحو ٢٠٠ شخص من مختلف الأعمار والأجناس. وأثار نشر الدراسة زوبعة إعلامية، ما أدت أن هدأت. وقد نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية

* باحث في تاريخ فلسطين وقضيتها.

(٢١/١/٢٠٠٠) في ملحقها الأسبوعي مقالاً مطوّلاً عن الأطروحة، ضمّنه الكاتب، أمير غيلات، تعليقات - مؤيدة ومناهضة - لأسلوب الباحث واستخلاصاته. كما نشرت مجلة «الكرمل» (ربيع سنة ٢٠٠٠) ترجمة كاملة للفصل الرابع من البحث، الذي يركز على احتلال الطنطورة، والشهادات التي استند إليها، وملاحظات الباحث على وقائعها وتفصيلاتها.

تقع الطنطورة على شاطئ البحر، على بعد ٢٤ كلم إلى الجنوب من حيفا. وكانت مساحة أراضيها في عام ١٩٤٤/١٩٤٥ تبلغ ١٤,٥٢٠ دونماً، يملك العرب منها ١١,٧٥٨ دونماً، واليهود ٢٠٥١ دونماً، والباقي (٧١١ دونماً) كان مشاعاً للقرية. وكانت مساحة الأرض المبنية فيها تبلغ ١٢٣ دونماً، منها ١١٩ للعرب، و٣ لليهود، و١ مشاع. في سنة ١٩٣١، كان عدد سكانها ٩٥٣ شخصاً (٩٥٢ عربياً، ويهودي واحد). وقد ارتفع هذا العدد في عام ١٩٤٤/١٩٤٥ إلى ١٤٩٠ عربياً، ولم يعد فيها أي يهودي. وكانت الطنطورة تقوم على أنقاض مدينة «دور» الكنعانية؛ وظلت عامرة، بشكل أو بآخر، طوال العصور، الأمر الذي تشهد عليه الآثار الباقية في موقعها ومحيطه، إلى أن احتلتها إسرائيل، وطردت من تبقى من سكانها بعد المجزرة، ودمرت بيوتها ما عدا مقاماً وقلعة. وبالإضافة إلى الزراعة وبعض التجارة، اعتمد أهالي الطنطورة في معيشتهم على صيد السمك، الذي ارتفعت حصيلته من ٦ أطنان سنة ١٩٢٨ إلى ١٦٢٢ طناً سنة ١٩٤٤. ومنذ بداية أيار/مايو ١٩٤٨، كانت الطنطورة من أواخر القرى العربية الباقية في شريط السهل الساحلي، الممتد من منطقة زخرون يعقوف (جنوبي حيفا) حتى تل أبيب. وبعد احتلالها، طردت الهاغاناه من بقي حياً من سكانها، بدايةً إلى قرية الفريديس، ثم إلى خارج الرقعة التي كانت إسرائيل تحتلها في صيف سنة ١٩٤٨. وعلى الفور (حزيران/يونيو ١٩٤٨)، أنشئ على أراضيها كيبوتس نحشوليم، الذي استوطنه قادمون جدد من الولايات المتحدة وبولندا. وفي سنة ١٩٤٩، أنشأ قادمون جدد من اليونان مستعمرة دور إلى الشرق من موقع القرية.^(١)

(١) وايد الخالدي، «كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨).

السياق التاريخي الحدث

حكماً على نتائج حرب ١٩٤٨، التي تسمى بالمصطلح الإسرائيلي «حرب الاستقلال»، كانت هذه الحرب عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني في فلسطين، لا لجهة جوانبها الانقلابية فيما يتعلق بالاستيطان اليهودي في فلسطين فحسب، بل أيضاً للاحية نتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني، ونزع الطابع العربي عن أرضه الوطنية، وتدمير سوقه الاقتصادية. وإذا لم يكن الاستيطان اليهودي في حينه ناضجاً للاستقلال بعد، فإن القيادة الصهيونية، وعلى رأسها دافيد بن - غوريون، اندفعت نحو إعلان قيام الدولة اليهودية (إسرائيل)، وبالتالي نحو الحرب في سنة ١٩٤٨. وقد استعجلت تلك القيادة إعلان الاستقلال لسببين رئيسيين: (١) انتهاز فرصة ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية (النظام الدولي الجديد)، والتنافس بين مراكز القوى العالمية (الحرب الباردة)، لتحقيق إنجاز سياسي كبير، وبالتالي تأمين محطة مهمة على طريق استكمال المشروع الصهيوني، الأمر الذي أصبح «الاستقلال» ضرورة موضوعية له؛ (٢) وصول القيادة الصهيونية، وتحديداً بن - غوريون، إلى قناعة بأن استمرار العمل الصهيوني في نهجه السابق من بناء الذات، وبالأساليب المتبعة إلى حينه، لم يكن ممكناً في ظل المقاومة العربية، من جهة، والقيود التي يفرضها الانتداب البريطاني عليه، من جهة أخرى. فكان لا بد اذلك العمل من نقلة نوعية في استراتيجيته، تخلّصه منهما معاً، وتطلق يده في تأمين قاعدة المشروع الصهيوني الاستيطانية من خلال تهويدها، أرضاً وشعباً وسوقاً. ورأى بن - غوريون أن مفتاح هذه الاستراتيجية يكمن في تحرير الشق اليهودي (الاستيطاني) من المشروع الصهيوني من القيود التي يفرضها عليه شقه الإمبريالي (العلاقة ب «البلد الأم»)، وخصوصاً في ظل استبدال حاضنته البريطانية بالوصاية الأميركية، وبالتالي العراقيل الناجمة عن ذلك على أرضية الصراع الدائر بين القوى الكبرى بشأن النفوذ في المنطقة. ومن الخيارات المطروحة آنئذٍ، أصرّ بن - غوريون، خلافاً لوايزمن، على إعلان الاستقلال، وبالتالي السيادة، ولو على جزء من فلسطين مرحلياً، الأمر الذي يعني إنهاء الانتداب البريطاني عليها. ورأى أن ذلك يمكّن الكيان الإسرائيلي الناشئ من فتح أبوابه أمام الهجرة اليهودية الجماعية، وهي الأساس في البناء الذاتي للمشروع الاستيطاني. وفي المقابل، كان بن - غوريون يخطّط لاجتياح البلد من الداخل، والاستيلاء على أراضيه بعد طرد سكانه منه، بما يفسح المجال أمام استيعاب المهاجرين الجدد وتوطينهم.

وفي الواقع، فإنه لمّا كانت إقامة الدولة اليهودية الصرفة (دولة يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية، بحسب قول حايمم وايزمن) أحد أهم أهداف المشروع الصهيوني، على الأقل بالنسبة إلى شقه اليهودي الاستيطاني، الذي انطلق من مقولة «الوطن القومي يحلّ المسألة القومية»، القائمة على الوعي الزائف بأن اليهود في العالم يشكّلون قومية؛ وكذلك، ولمّا كانت هذه الدولة، كما هو واقع الحال، ستقوم بالاستيطان، فإن هذا الاستيطان لا بد من أن يكون إجلائياً، أي أنه يبني صلته الجديدة بالأرض المستوطنة عبر قطع العلاقة القائمة عليها بسكانها الأصليين. وبناء عليه، فلكي تصبح فلسطين «قاعدة أمنة» للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، لا بد من تهويدها كاملاً - أرضاً وشعباً وسوقاً. وهذا يعني أن أمن المشروع الاستراتيجي، على هذا الصعيد، يتوقف على نجاحه في إنجاز هذه المهمة - أي التهويد الكامل لفلسطين، عبر التغييب الكامل لسكانها الأصليين، وإحلال مستوطنين يهود مكانهم بكثافة معقولة. وإذا كانت فلسطين ستصبح إسرائيل، كما تريد الصهيونية وتجاهر بذلك، فإنه لا بد من أن يصير الفلسطينيون شيئاً آخر عمّا هم. وفي حالة التقيصير عن التهويد باليهود، أي بالهجرة المكثفة والاستيطان الواسع والمهيمن، يبقى الخيار الأفضل الثاني هو التهويد بنفي العروبة عن الإقليم، وتغييب سكانه العرب مادياً ومعنوياً. ويتضح من الأدبيات الصهيونية، وخلافاً لما يجري ترويجه من إغفال قادة العمل الصهيوني لمسألة العرب الفلسطينيين،^(٢) أن هؤلاء، ومنذ البداية، كانوا يعون أبعاد مشروعهم الاستيطاني، ويدركون الأ مجال لتحقيق أهدافهم بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، أو بقاءه متشبثاً بهويته وحقه في وطنه. وإذ ذلك، عمدوا مبكراً إلى تغييب هذا الشعب، وإلى نشر وعي زائف عنه، يقوم على إنكار وجوده المادي بدايةً (مقولة زانغويل: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»)، ومن ثم على نفي دوره الحضاري (تخريب البلد)، ولاحقاً على تهميش واقعه الاجتماعي - السياسي (لم يشكل قط دولة مستقلة)، وذلك بهدف تجريده من حقه في تقرير مصيره بنفسه.

إن فكرة تهجير الفلسطينيين أصيلة في العمل الصهيوني أصالة فكرة

(٢) في شأن هذه المسألة، انظر:

David Vital, *Zionism: The Crucial Phase* (Oxford: Clarendon Press, 1987),

pp. 70-85.

إقامة دولة يهودية على أرض أهلة بسكانها الأصليين؛ وهو منطق الأمور، بصرف النظر عن الاعتذاريات الصهيونية. وقد طُرحت الفكرة بأشكال متعددة منذ هيرتسل (ت ١٩٠٤)، لكنها إزاء المقاومة الفلسطينية، وتحديدًا بعد الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، راحت تتبلور حول أسلوب العنف المسلح، وبالتالي التهجير القسري بالقوة العسكرية. وتكرّس هذا الأسلوب في ذهن القيادة الصهيونية بعد مشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل (١٩٣٧). فإلى جانب طرح فكرة إقامة دولة يهودية في ذلك المشروع، طرحت أيضاً فكرة ترحيل السكان العرب عن المنطقة المخصصة لتلك الدولة، وبالقوة إذا لزم الأمر. وإذا لم تقبل القيادة الصهيونية بتلك الحصة المخصصة لها في مشروع التقسيم، فقد التقت منه بدينين أساسيين واعتمدهما: إقامة الدولة اليهودية على أوسع رقعة جغرافية ممكنة من فلسطين، كدلاً مرحلياً؛ وحسم مشكلة الوجود العربي عليها بالقوة العسكرية. وجاءت حرب ١٩٤٨ لتتيح الفرصة لعام تلك القيادة للاستيلاء على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين بالاحتلال، وتهويده وتفريغه من أغابية سكانه العظمى، بالعنف والإرهاب والطرده المباشر. وتشير جميع الدلائل إلى أن القيادة الإسرائيلية، بزعامة بن - غوريون، كانت تريد في تلك الحرب تحقيق الحد الأقصى الممكن على هذين الصعيدين، أخذاً في الاعتبار سيرورة القتال من جهة، والرأي العام الدولي من جهة أخرى؛ وذلك من منطلق أن إعلان الدولة ليس إلا مرحلة على طريق استكمال المشروع الصهيوني، وليس نهاية المطاف بالنسبة إليه. فالتسويات المرحلية هي، في نظر تلك القيادة، محطات على الطريق، لا شريعة الدهور، كما كان بين - غوريون يؤكد مراراً.

ولدى اندلاع حرب ١٩٤٨، كان في فلسطين بحسب تقديرات الوكالة اليهودية نحو ٦٥٥,٠٠٠ مستوطن. وفي نهاية السنة نفسها، وصل عددهم بحسب الإحصاء الرسمي الإسرائيلي إلى ٧٥٨,٧٠٠ نسمة، أي بزيادة نحو ١٠٣,٠٠٠ شخص خلال الحرب، جلهم من المهاجرين الجدد والمتطوعين القتال. وفي الحرب، احتلت إسرائيل ٨٠٪ تقريباً من مساحة فلسطين. ويُقدَّر عدد الفلسطينيين في هذه الرقعة المحتلة بنحو ٩٠٠,٠٠٠ نسمة، لم يبق منهم في نهاية الحرب إلا ١٥٦,٠٠٠ نسمة. وبذلك يكون أهم نتائج تلك الحرب حدوث انقلاب ديموغرافي في فلسطين المحتلة، إذ تحولت الأقلية اليهودية فيها إلى أغلبية كبيرة، بينما الأغلبية العربية السابقة انقابت إلى أقلية

ضئيلة (١٨٪ تقريباً).^(٣) ومنذئذ، يقوم جدل بشأن أسباب هذه الظاهرة، أكانت نزوحاً عربياً إرادياً، لأسباب متعددة، كما تدعي الرواية الرسمية الإسرائيلية، وبالتالي كل المنافحين عنها، وإن بدرجات متفاوتة؛ أم أنها كانت نتاج طرد قسري، على الأقل في جزئها الأكبر، كما تثبت الوقائع؛ إن غياب الوثائق التي تثبت وجود سياسة رسمية انتهجتها القيادة الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين في الأراشيف الإسرائيلية، لا يلغي أبداً الحقيقة الصارخة بأن قوات الاحتلال اليهودية في سنة ١٩٤٨، عملت بوسائل متنوعة على تفريغ المناطق المحتلة من سكانها العرب. والذرائع التي يسوقها المؤرخون الصهيونيون، بمن فيهم الليبراليون إلى حد كبير، لا تصمد أمام النقد العلمي الموضوعي. وفي الواقع، فإنه لا يزال في قيد الحياة إلى الآن (سنة ٢٠٠٠) آلاف، بل عشرات الآلاف، من الشهود العيان على ما جرى في تلك الفترة، قبل خمسين عاماً فحسب، وحتى على استكمال عمليات الطرد بعد توقف القتال في حرب ١٩٤٨.^(٤) ولعل الدليل الأوضح على نية القيادة الصهيونية المبيتة في طرد الفلسطينيين من بلدهم، هو الإصرار على عدم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم بعد توقف القتال؛ وكذلك سلوك تلك القيادة، على جميع مشاربها، تجاه مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم، وسبل حل تلك المسألة في إطار «تسوية» الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن مسلسل الأعمال الإرهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية المسلحة (الهاغاناه وإيتسل وليحي)، منذ بداية الحرب، وخلالها، وحتى بعد توقف القتال وتوقيع اتفاقيات الهدنة (١٩٤٩)، على يد الجيش الإسرائيلي، من غارات ليلية وعمليات تفجير عشوائية وتدمير منازل، إلى ارتكاب المجازر البشعة الهادفة إلى ترويع السكان العرب وإرغامهم على الهروب، يشير بكل وضوح إلى مخطط التهجير القسري الذي اعتمده القيادة الصهيونية. لقد أرادت انتهاز فرصة أن عرب فلسطين لم يكونوا مستعدين للحرب، وغير مسلحين بما يكفي للدفاع عن أنفسهم والصمود أمام الهجمات الإرهابية الصهيونية، فعمدت إلى الضربات الهجومية المنسقة ضد المدنيين العرب في

(٣) محمود ميعاري، «التركيب السكاني» في «دليل إسرائيل العام» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٤٩.

(٤) الياس شوفاني، «رحلة في الرحيل: فصول من الذاكرة لم تكتمل» (بيروت: دار الكونز الأدبية، ١٩٩٤)، ص ١٣ - ٥٩.

الريف، كما في المدن الرئيسية الثلاث - حيفا والقدس ويافا - حيث كانت المنظمات الصهيونية المسلحة تتمتع بتفوق عددي وتسليحي، وذلك لإرغامهم على الرحيل الفوضوي. وبالاستناد إلى العمليات الإرهابية، عمدت المنظمات الصهيونية إلى استخدام نتائجها القذرة، كما في دير ياسين والدوايمة وناصر الدين والطنطورة واللد وغيرها، في الحرب النفسية ضد المدنيين العرب. ومن ضمن هذه الحرب حملة «دعاية الهمس» و«التحذيرات الصادرة عن أصدقاء»، والتضييق المتواصل، والترهيب المطاق، واستغلال إرهاب إيتسل وليحي اليشع، لحفز الهجرة العربية الجماعية. وساهم في هذه الحملة إذاعة الهاغاناه باللغة العربية، بتوجيه إليهاو ساسون، عضو لجان الترحيل القسري في الوكالة اليهودية، وكذلك المنشورات الرامية إلى ترويع المدنيين ودفعهم إلى الهروب حفاظاً على أرواحهم. ولم تتورع الهاغاناه عن التفكير في تسميم آبار المياه العربية، وخصوصاً تلك التي يستخدمها البدو في النقب، لكنها امتنعت من ذلك خشية الضجة التي قد يحدثها عمل كهذا على الصعيد الرأي العالمي.^(٥)

الرواية الإسرائيلية الرسمية

ليست مصادفة أن تأتي الرواية الرسمية الإسرائيلية عن حرب ١٩٤٨ خلواً من أية إشارة إلى ارتكاب الهاغاناه مجزرة في الطنطورة بعد احتلالها. فهذه الرواية أخضعت لعملية تحرير تنقيحية صارمة، على يد مجموعة من المؤرخين المناهقين عن الصهيونية وعملها، بإشراف الأستاذ بن - تسيون بيدور، الذي أصبح لاحقاً وزير التربية والتعليم في حكومة بن - غوريون. وواضح أن هيئة التحرير حرصت على إخفاء أي ذكر للمجزرة في الطنطورة، أسوة بما فعلت بالنسبة إلى أماكن أخرى، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالهاغاناه، ولاحقاً بالجيش الإسرائيلي، بهدف إبراز «طهارة» السلاح اليهودي، علماً بأنها حمأت المنظمات الإرهابية الصهيونية المنشقة المسؤولة عن بعض الأعمال القذرة، كما في قضية دير ياسين. لكن الثغرات واضحة في تلك الرواية، وسرد الأحداث فيها لا يصمد أمام النقد المنطقي، كما أن الوقائع ومجريات الأمور والأدلة الظرفية تنفي عن تلك الرواية الصدقية العلمية. وإذ

(٥) نور الدين مصالحة، «طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين»، ١٨٨٢ - ١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ص ١٤٢ - ١٥٩.

لم تصدر إلى الآن رواية عربية شاملة وموثقة لأحداث حرب ١٩٤٨، تشكل الرد القاطع على التزييف الإسرائيلي لوقائعها، كما في دراسة الأستاذ وليد الخالدي عن دير ياسين، فإن بعض المؤرخين (الجدد) الإسرائيليين تعرض للرواية الرسمية الإسرائيلية بالنقد الخجول، فشكك في صدقيتها، لكنه لم يستخلص النتائج الناجمة عن جهده في هذا المجال. لقد ظل يتوخى الحذر الشديد في استخلاصاته، متذرعاً بغياب الوثائق المكتوبة التي تدحض الرواية الرسمية، على الرغم من أن الوقائع تثور في وجهها. واللافت للنظر أن أحداً من هؤلاء «المؤرخين الجدد» المعروفين لم يأت إلى ذكر المجزرة في الطنطورة، إلى أن كشف النقيب عنها طالب جامعي، تيودور كاتس، بعد نحو ٥٢ عاماً على وقوعها، مثيراً بذلك ردات فعل متباينة على بحثه في هذا الموضوع.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتوقف المؤرخ الصهيوني اليميني، أوري ملشتاين، في المجلد الرابع من كتابه «تولدوت ملحيمت هكوميوت» (تاريخ حرب الاستقلال)، الذي صدر في تل أبيب (١٩٩١)، عند معركة القسطل وما تلاها في واقعة دير ياسين، أي قبل شهر ونصف شهر تقريباً من «عملية نمال» (واقعة الطنطورة). وكذلك، لم يتطرق توم سيغف في كتابه «الإسرائيليون الأوائل - ١٩٤٩» (القدس، ١٩٨٤) إلى الموضوع قط. ومثله فعل آفي شلايم في كتابه «سياسة التقسيم» (جامعة كولومبيا، ١٩٩٠)، إذ لم يأت إلى ذكر الطنطورة، مع أنه يغطي واقعة دير ياسين وغيرها. وأمّا بني موريس، الذي اكتسب شهرته من نقده الخجول للرواية الرسمية الإسرائيلية، الأمر الذي استثار مؤرخين تقليديين ومنافحين عن تلك الرواية، وخصوصاً كاتبتي سيرة دافيد بن - غوريون (بار - زوهار، وطيفت)، فقد أكد وجود قرار مركزي باحتلال الطنطورة وطرد سكانها. وهو إذ يبرّر، بناء على المعلومات الواردة في تلك الرواية عن الطنطورة واستعداداتها القتالية، قرار القيادة السياسية/العسكرية الإسرائيلية، فإنه يغفل، بصورة مريبة، وقوع المجزرة. وبينما هو يعزو قرار احتلال الطنطورة وطرد سكانها إلى أنها «رفضت في السابق شروط الهاغاناه للاستسلام واختارت القتال»، فإنه يؤكد «أنها سقطت بعد معركة قصيرة». ويقول موريس: «كان من الواضح أن قيادة لواء ألكسندروني أرادوا القرية خالية من سكانها، وأن بعض هؤلاء السكان على الأقل طرد». هذا مع علمه بأنه لم يبق في القرية أحد بعد احتلالها، وأن ١٢٠٠ شخص تقريباً نقلوا إلى قرية الفريديس المجاورة، وأن أغلبية هؤلاء العظمى طردت في فصل الصيف من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها،

وأن ٢٠٠ شخص تقريباً مكثوا في الفريديس، ومعظمهم من النساء والأطفال ممن لهم أقارب نكور في قيد الاعتقال الإسرائيلي، وقد بات هؤلاء في العراق بلا مأوى أو وسيلة عيش. وأغفل موريس ما أصاب أهالي الطنطورة بعد احتلالها وإجلائهم عنها، واعتقال الرجال، ثم ترحيل الجميع تقريباً إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العربية بقرار من حكومة إسرائيل.^(٦)

ومهما يكن، فإنه في باب «عملية نمال» (واقعة الطنطورة)، من كتاب «حطيفت الكسندروني» (لواء الكسندروني)، وهو الرواية الرسمية عن نشاط هذا اللواء في حرب ١٩٤٨، الذي أصدره الجيش الإسرائيلي، لا توجد أية إشارة إلى ارتكاب الكتيبة الثالثة من هذا اللواء مجزرة في الطنطورة. والرواية، في صيغتها الواردة في الكتاب، تفصّل بالتناقضات الداخلية، الأمر الذي يشير إلى أنها أخضعت لعملية تحرير تليفقية، حاوات تفصيل التهمة الموجهة إلى الطنطورة على مقياس العقاب الذي أنزلته الهاغاناه بسكانها. فالطنطورة، في نظر هيئة تحرير الكتاب، قرية كبيرة نسبياً، يبلغ عدد سكانها ١٥٠٠ نسمة تقريباً، وهي مزدهرة اقتصادياً، بواقع أن بيوتها كانت مبنية بالحجارة، وسقفها بالخرسانة، وهذا من علامات اليسر المادي. وكان سكانها يكسبون معاشهم من الزراعة وصيد السمك، إلا أن كثيرين منهم عملوا موظفين وتجاراً ورجال شرطة في حيفا. «واقام أهالي الطنطورة صلات وثيقة بالقرى العربية والعبرية في المحيط - وخصوصاً بقرى المثلث الصغير» [إجزم، وجبع، وعين غزال] والفريديس وزخرون يعقوف [زمارين]. وفي معرض تبرير الهجوم على الطنطورة، تقول الرواية: «في بداية سنة ١٩٤٨، ومع نشوب لحرب الاستقلال، اعتكف أهالي الطنطورة في قريتهم وقطعوا صلاتهم بالمستوطنات اليهودية. وحتى أواخر نيسان/أبريل كانوا لا يزالون يتلهون بوهم أنهم يستطيعون الاستمرار في حياتهم العادية إلى أن تنجلي الغمّة. إلا أنه في إثر سقوط العرب في حيفا وإجلاء سكان قيسارية العرب، تغير مزاج سكان الطنطورة. فبالشعور بالأمان الذي خيم عليهم تلاشى كليا. وبدأ لاجئون من حيفا وقيسارية وقرى عربية أخرى يتدفقون على الطنطورة، وعلى أسنتهم قصص محزنة عن قوة السلاح العبري وعن هزيمة العرب المذلّة. ومع قدوم جنود جيش الإنقاذ إلى المنطقة، وصل منهم نحو ٥٠ حتى إلى الطنطورة،

(٦) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*

(Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 119-120.

وبمساعدة عدد من الفارين من الشرطة البريطانية، بدأوا يحصّنون القرية وينتظمون فيها للدفاع.^(٧)

وإذ لا تتهم الرواية الطنطورية بمبادئ المستعمرات أو قوافل المواصلات اليهودية بالقتال، فإنها لا تبرئها من النيات العدوانية وتقديم العون لمن تسميهم «العدو»، وخصوصاً قرى المثلث الصغير، التي شكلت خطراً يهدد شريان المواصلات الرئيسي بين تل أبيب وحيفا. وهي كالعادة تقسّم أهالي الطنطورية بين معتدلين، يخشون سطوة الهاغاناه، ويخافون على مصيرهم وبيوتهم وأرزاقهم، وبين متطرفين يرفضون العروض الإسرائيلية للاستسلام، عبر وسطاء من أهالي زخرون يعقوف المجاورة، ويدعون إلى مقاتلة اليهود، ممن كانت لهم الغلبة في نهاية المطاف، وبالتالي أصبح «مبزرراً» للهاغاناه مقاتلتهم واحتلال بادهم. ومع ذلك، لا يفوت الرواية الإشارة إلى أن الطنطورية «احتلت مكاناً وجيهاً إلى حد كبير في مخططات جيش الإنقاذ». وفي تبرير الهجوم على الطنطورية، تدعي الرواية أنه بعد سقوط حيفا، وعزل القرى الواقعة بين زخرون يعقوف وحيفا عن غورها الداخلي، فإنه ما كان لهذه القرى أن تصمد وتهدّد الطريق الساحلي وخط سكة الحديد لولا الطنطورية، التي ظلت المنفذ الوحيد لهذه القرى إلى البحر، وبالتالي المصدر الوحيد للتزوّد بالتموين والسلاح. «فإزعاج المواصلات على طريق حيفا - تل أبيب من قبل قرى المثلث الصغير، الذي راح يتفاقم في تلك الفترة الزمنية، لم يكن ممكناً لولا قاعدة الطنطورية». وتمضي الرواية قائلة: «إن حقيقة وجود قاعدة معادية داخل منطقتنا، والتي من خلال تعاونها مع قرى المثلث الصغير كانت تهدد بقطع شريان المواصلات الحيوي بين جنوب البلاد وشماله، كانت من الخطورة بحيث لا يجوز التسليم بها. وعندما فشلت محاولات التقارب على القرية بواسطة المفاوضات (التي كان يديرها أحد سكان زخرون يعقوف) قرّر احتلالها وتطهير ساحل البحر من قوى العدو».^(٨)

وعلى الرغم من التضخيم في أهمية الطنطورية الاستراتيجية وخطورتها على الخط القتالية الإسرائيلية، فإن الرواية لا تتحدث عن نيات هجومية لدى «مقاتلي» القرية؛ وهي تصف بذوع من الاستخفاف شبكة الدفاعات فيها، التي

(٧) «جيش الدفاع الإسرائيلي»، «حطفت الألكسندروني» (إواء الألكسندروني)، (تل أبيب: دار نشر معراخوت، ١٩٦٤)، ص ٢٢٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

تتند إلى المدرسة كقاعدة رئيسية، وهي تقع على تلة إلى الشرق من خط سكة الحديد، وتسيطر على الطرق المؤدية إلى القرية. لكنها أولت اهتماماً أكبر بتجديدات التي قد تصل إلى ساحة المعركة من القرى المجاورة. «والخطر الأكبر لوصول نجدة معادية كان يلوح من جهة قرية إجزم، الواقعة أيضاً إلى شمال الشرقي من الهدف، في الجانب الآخر من الطريق الرئيسي - وفيها تمركزت قوة معادية جديّة. وأفادت المعلومات أيضاً، وإن بصورة غير مؤكدة، عن وجود حقل ألغام إلى الجهة الجنوبية الشرقية من القرية، وراء خط سكة حديد». وفي تقويم القوة المدافعة عن القرية، تقول الرواية: «وبالنسبة إلى حدود في القرية، فقد كان معروفاً أنه يعدُّ نحو ٣٠٠ مقاتل، مزوّدين بـ ١٠٠ بندقية تقريباً، وبضع عشرات من المسدّسات والرشيشات، و٤ - ٥ رشاشات، وعدد من مدافع الهاون عيار ٣ بوصات (أو ٦٠ ملم)، ومدفع (بوفورز) واحد من عيار ٤٠ ملم (لم يكن هناك تأكيد للمعلومة الأخيرة)». وعلى رأس العقّاتين كان، كما يبدو، ٣ - ٤ بريطانيين فارّين من شرطة الانتداب. وكانت خطة العملية تقضي بمهاجمة القرية على محورين: شمالي وجنوبي، وبأن تقوم وحدة من لواء كرميلي بقطع طريق النجدة من ناحية المثلث الصغير، بينما يقطع زورق من سلاح البحر طريق الانسحاب من جهة البحر. وقد زوّدت كل وحدة من المهاجمين بمرشد الطريق من مستعمرة زخرون يعقوف مجاورة، والتي كان سكانها يعرفون الطنطورة جيداً. واحتفظت قيادة الكتيبة بوحدة احتياط للطوارئ.^(٩)

وبينما تسهب الرواية في الكلام عن الإعداد للعملية والاستطلاع الذي سبقها، وعن الخطة العسكرية لاحتلال القرية والأمر الصادر عن القيادة المهاجمين، فإنها عندما تدخل في صلب الموضوع وتتناول مجريات القتال ووقائع المعركة تصبح مجتزأة وغير متماسكة، بل متناقضة داخلياً، الأمر الذي يشير إلى عملية تحرير غير موفّقة. وفي المقدمات العملية، تقول الرواية: «قبل العملية بأيام معدودة، وبعد عملية 'مدينا'، انتقلت الكتيبة ٣٣ من قواعدها منتشرة في 'غوش دان' [القطاع الأوسط من السهل الساحلي] إلى معسكر ٢١ بالقرب من كفار يونا. وكانت هذه هي أول مرة تتجمع فيها الكتيبة كلها في معسكر واحد. وعندما وصل أمر العملية لاحتلال الطنطورة، كانت الكتيبة متمهكة في تنظيم صفوفها والإعداد للتدريبات. ومع ذلك، لم يأسف أحد عندما

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

أسندت إلى الكتيبة مهمة جديدة. فالغضب الذي تخلخل في الرجال على الضحايا الذين سقطوا في كفر سابا العربية كان كبيراً، والرغبة في ردّ الصاع صاعين للعدو كانت شديدة»^(١٠) وعن عملية «مدينا» يرد في كتاب «حرب فلسطين» ما يلي: «فرغت المنطقة الوسطى، من زخرون يعقوف حتى تل أبيب، من السكان العرب خلال الأشهر الأولى لحرب الاستقلال. وكُلّف لواء (الكسندروني) احتلال عدة تجمعات سكنية عربية على منحدرات جبال السامرة والكرمل. ونفذت هذه المهمة بأكملها. في ٥/١٢، شُنَّ هجوم على كفر سابا العربية. ونظراً إلى طبيعة المنطقة (وديان وبساتين) نفذت العملية في ساعات النهار. واحتلت القرية، وصدَّ هجوم مضاد قامت به في اليوم التالي قوات جيش الإنقاذ. لكن محاولة جرت في مساء اليوم نفسه لاحتلال قرية الطيرة فشلت تماماً. لقد سبق الهجوم على الطيرة خروج ثلاث فصائل من الدوريات المقاتلة من كتلة [مستعمرات] تل موند. وقد خرجت من كفر هيس وهي واثقة من أن سكان الطيرة قد هجروها. وكُلِّفت الفصائل مشاغلة القرية. لكن قادتها قرَّر، كما يبدو، احتلالها بقواته القليلة. وعلى بعد مسافة قليلة من القرية جوبه الرجال بنيران بنادق ومدافع رشاشة كثيفة، فسقط منهم ٢٤ شهيداً. وفي أثناء ذلك، بدأت نجدات عربية قوية بالوصول إلى الطيرة من قلقيلية وطواكرم، ومعها مصفحات مزودة بمدافع خفيفة (تو باوندرز)، وتم صدَّ الهجوم اليهودي. وعلى الفور شُنَّ العرب هجوماً مضاداً على رمات هكوفيش، تحطّم بعد أن تكبد العدو خسائر فادحة. وتسببت هذه العمليات الفاشلة بإلغاء خطة احتلال قلقيلية (وفقاً لـ الخطة د)»^(١١)

هذه، إذًا، هي الخلفية التي انطلقت منها الكتيبة الثالثة من لواء الكسندروني لاحتلال قرية الطنطورة المعزولة والانتقام من سكانها. وهي الخلفية نفسها التي تكمن وراء ملاحظة دافيد بن - غوريون في يومياته (الاثنين، ٢٤/٥/٤٨): «تكلَّمت عملية (الكسندروني) في الطنطورة [دور] بالنجاح [تم احتلال القرية]. أخذوا أسرى وأسلحة... كانت العمليات في الوسط ضرورية في حدِّ ذاتها، وكذلك من أجل معنويات شباننا. أخذوا الطنطورة. يوجد هناك ميناء جيد. لدى (الكسندروني) ١١٠٠ رجل من سلاح

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) «حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة احمد خايفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

حراسة و١٨٠٠ من سلاح الميخان»^(١٢) وفي الرواية أن السرايا الثلاث تحركت عند منتصف الليل، واصطدمت بكماثن الحراسات قبل أن تصل إلى مخوم القرية؛ ووقعت اشتباكات تغلب فيها المهاجمون. ولا يرد فيها عدد قتلى من الجانبين، لكنها تذكر أن موقع مصنع الزجاج كان الأشد مقاومة، وتقول: «بعد احتلال مصنع الزجاج هرب العرب جنوباً، في اتجاه المقبرة العربية، وهناك ظفرت بهم نار السرية. وجثت العدو الأولى وجدت داخل المقبرة، وكان عدد منها ملثماً بالكوفيات الحمر ومنتظماً بكفاف الرصاص، على طريقة رجال العصابات.» وبشكل مجتزأ، تورد الرواية قصص بعض قادة سرايا عن «فعالهم»، والتي في مجموعها لا تشكل عرضاً متماسكاً لمجريات السيطرة على القرية. ويتضح من السرد الانتقائي أن جنود السرية الأولى جيعوا الناس في أماكن معينة، واعتبروا السكان المدنيين أسرى حرب. ويقول قائد الكتيبة: «أصدرت إليه [إلى قائد السرية الأولى] الأمر بنشر بضع مجموعات رشاشات على البيوت من حول، وإبعاد رجاله عن الأسرى لئلا يحاول هؤلاء التطفل عليهم. وفي حصيلة القتال في الطنطورة، أخذنا نحو ٥٠٠ أسير.» وتفيد الرواية أنه عند الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين صباحاً، كنت الطنطورة قد سقطت في أيدي المهاجمين، وهي لا تفصل ما حدث بعد ذلك. «وفي الساعة ٩:٠٠ تقريباً نُقل النسق إلى داخل القرية، وبدأت المطابخ تعمل. وفي المساء، وبعد غطسة أولى في بحر الطنطورة، استُبدلت الكتيبة بقوات سلاح الحراسة، وفي منتصف الليلة عادت القوة إلى معسكرها.»^(١٣) وتحذر الإشارة هنا إلى تأكيد وجود جثث القتلى في المقبرة، ووصفهم بأنهم «رجال عصابات»، لأنه في هذه المقبرة وقع الجزء الأكبر من المجزرة، كما ورد في الشهادات.

نسخ الرواية الرسمية

من الواضح أن «عملية نمال» (واقعة الطنطورة) قد جاءت في سياق «الخطة دالت»، وكانت وقائعها منسجمة تماماً مع أهداف تلك الخطة وأساليب

^(١٢) دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩»، تحرير غيرشون ريفلين والدانان أورن، ترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

^(١٣) «حطيفت الكسندروني»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ - ٢٣٠.

تحقيقها. فإزاء التطورات السياسية والعسكرية في بداية سنة ١٩٤٨، وأخذاً في الاعتبار وضع الهاغاناه وبنيتها بعد التحولات التي استحدثت فيها، وضعت قيادتها خطة جديدة لعملها، هي «خطة د»، التي أقرت في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨. وقد امتدت «خطة د» على الخطط الثلاث التي سبقتها، وهي «خطة ب»، و«خطة أيار/مايو ١٩٤٦»، و«خطة يهوشوع غلوبرمان»، التي وضعت في بداية سنة ١٩٤٨، وكانت «تهدف إلى مواجهة حالة غزو قوات نظامية من الدول المجاورة». إلا إن تطور الأحداث منذ اندلاع القتال أثبت ضرورة تغيير هذه الخطة، فاستبدلت بأخرى تتلاءم أكثر مع الواقع المتشكل، هي «خطة د». وعدا التغييرات في بنية الهاغاناه وقيادتها، رمت هذه الخطة إلى «الانتقال من الدفاع عن نقاط إلى الدفاع الإقليمي، وذلك كي لا تكون المنطقة هي الوحدة الدفاعية الأساسية وإنما الإقليم». وبناء عليه، أصبحت هيئات أركان المناطق أركان حرب، وأنشئ «احتياطي إقليمي متحرك». وتضمنت الخطة احتلال مراكز الشرطة، والسيطرة على الخدمات الحكومية وتأمين الخدمات الحيوية، والقيام بعمليات ضد التجمعات السكانية للعدو، الموجودة داخل، أو بالقرب من نظام دفاعنا، بهدف منع استخدامها قواعد لقوة مسلحة ناشطة». وتضمنت هذه العمليات «تدمير مثل هذه القرى، والقيام بعمليات تفتيش، وفي حالة المقاومة إبادة القوة المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة». وفي المدن، كان على الهاغاناه أن تسيطر على الأحياء العربية المنعزلة، ويُطرد السكان إلى المنطقة البلدية المركزية للعرب. كما كُلفت وحدات سلاح المشاة «السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية، والتمركز في المدن، وفرض الحصار على مدن العدو، واحتلال القواعد الامامية للعدو والسيطرة عليها». وأوكلت إلى لواء القوات الضاربة مهمة شن «هجمات مضادة داخل حدود البلد وخارجها»^(١٤)

إن تيودور (تيدي) كاتس، في بحثه الدقيق والمفصّل، الذي يجمع بين الاستناد إلى الوثائق المكتوبة والروايات الشفوية لشهود عيان، يهود وعرب، ويتناولها جميعاً بالتمحيص الحازم والنقد المثابر، ينسف الرواية الإسرائيلية الرسمية جملة وتفصيلاً. فهو يتعرض لعناصر الرواية، الواحد تلو الآخر، ويشير إلى التناقض الداخلي الذي تنطوي عليه، وإلى التباين بين المعلومات الملقاة الواردة فيها، وبين الواقع الذي ترسمه المصادر الأخرى. فسواء لنادية

(١٤) «حرب فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

خلفيات الواقعة، أو لجهة مجرياتها ونتائجها، يثبت كاتس زيف تلك الرواية، كما هي واردة في كتاب «حطيفت الكسندروني» بطبعته (١٩٦٤ و ١٩٩٢). ويتضح من عرضه لعناصر الرواية أن ما ورد فيها من مسيِّبات الهجوم على طنظورة واحتلالها، وارتكاب مجزرة بشعة فيها، وتشريد مَنْ تبقى حياً من سكانها، لا يعدو كونه مبررات واهية لجريمة مروّعة. فالطنظورة لم تبادر إلى فتح معركة مع الهاغاناه، لكنها رفضت شروط هذه الأخيرة للاستسلام؛ وعندما هوجمت، قاتلت بما لديها، وهو قليل، دفاعاً عن النفس والكرامة والأرض، فاستحقت بذلك في عرف العنصرية الصهيونية عقاب الموت الزؤام. والطنظورة، بإقرار الرواية الرسمية ذاتها، أصبحت قرية معزولة قبل الهجوم عليها بأسابيع. وهي بالتأكيد، كما يتضح من دراسة كاتس، لم تشكل «قاعدة استراتيجية معادية»، تهدد مسار الحرب الدائرة في البلد، كما تدّعي الرواية الرسمية. فلا لناحية الأهلية العسكرية الذاتية، ولا لجهة موقعها الجغرافي، كانت الطنظورة هدفاً استراتيجياً ملحاً يجب احتلاله وتطهيره بالسرعة القصوى. وحتى على افتراض أنه لاعتبارات تكذّية ارتأت القيادة السياسية/العسكرية الإسرائيلية احتلال القرية وطرد سكانها، فما هو مبرر المجزرة لبشعة التي راح ضحيتها ٢٠٠ - ٢٥٠ من أهالي القرية العزل! وفي الواقع، فإن أهم ما في بحث كاتس هو إثبات وقوع هذه المجزرة، بشكل لا يرقى إليه الشك، إلا من قِبَل المتفانين في المناقحة عن العمل الصهيوني، ممن سينكرون وقوع المجزرة حتى لو نُبشت المقبرة الجماعية، وظهرت عظام ضحايا شاهداً على صدق الشهادات التي جمعها كاتس. وفعلاً، فإن هذا ما كان سيحدث «لو كان وراء الدية مطالب». لكن ليس من تراث الشعب الفلسطيني أن يبني حقّه في وطنه على أساس التضحيات التي قدمها في سبيله، الأمر الذي يفسّر لماذا لم تحظ هذه الواقعة بالتوثيق التاريخي العربي. فثبّاء هذا الشعب يفاخرون بقوافل الشهداء التي قدموها فداءً للوطن.^(١٥)

لكن كاتس، أسوة بسابقة بني موريس، وإن كان أكثر جرأة منه، لا يذهب بعيداً في نقده إلى حدّ وضع الأمور في نصابها، وبالتالي إدراج واقعة الطنظورة في سياقها التاريخي، أي في الإطار العام لحرب ١٩٤٨، التي هي

(١٥) من أجل عرض شامل لنقد كاتس للرواية الإسرائيلية الرسمية، انظر: «الطنظورة: تحقيق حول مذبحه منسية» (ترجمة الفصل الرابع من بحث تيودور كاتس)، «الكرمل» العدد ٦٢، ربيع سنة ٢٠٠٠، ص ٧ - ٤٩.

عملية التهويد الكبرى في تاريخ العمل الصهيوني. لقد ظل يتوخى الحذر الشديد في استخلاصاته، وذاكر على التلميح من دون التصريح. ونفى أن يكون ما جرى في الطنطورة نتيجة مخطّط مسبق، أو جزءاً من سياسة عامة، أو أنه أحيط بالكتمان بصورة تآمرية، ويقول: «لا مؤامرة، ولا سكوت، ولا محاولة إسكات أيضاً. وبعد اللقاءات الكثيرة مع مقاتلي الكسندروني، يتشكل انطباع موحد تقريباً: لقد وصل هؤلاء الناس أسبوعياً تقريباً إلى معارك صعبة ومريرة، وبعضها حتى مصيري إلى درجة كبيرة، وفيها - بناء على قصارى وعيهم وعلمهم - كانوا يدافعون بأجسادهم عن خط الجبهة الأول للشعب اليهودي في دولته الناشئة في أيامها الأولى»^(١٦) وفي الواقع، فإن مناحم بيغن، المسؤول الأول عن مجزرة دير ياسين، لا يزال الأصدق بين الكتاب اليهود فيما يتعلق بمغزى المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية كلها في سنة ١٩٤٨، إذ قال: «إن الاستيلاء على دير ياسين لم يتناقض مع الخطة العامة للدفاع عن القدس. بل على العكس من ذلك، لقد كان الاستيلاء على دير ياسين والاحتفاظ بها في سياق الخطة العامة، وبمعرفة الهاغاناه وموافقة قائدها». ويكشف مناحم بيغن في كتابه «الثورة» عن الهدف الرئيسي لمذبحة دير ياسين، وهو إفراغ البلد من سكانه العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتأهيله بالمستوطنين اليهود. ويشير بيغن إلى أنه بعد المجزرة «بدأ العرب في جميع أرجاء البلاد يفرون مذعورين، حتى قبل اصطدامهم بالقوات اليهودية». وانتهى بيغن إلى القول: «ليس ما حدث في دير ياسين، بل ما اختأف في شأنها، هو الذي ساهم في شق طريق انتصاراتنا في ميادين القتال. إن أسطورة دير ياسين قد ساعدتنا، بصورة خاصة، في الحفاظ على طبرية وفي الاستيلاء على حيفا. لقد صدق العرب الروايات الوحشية عن (مذبحة إيتسل)، فأصابهم هلع لا حدود له، جعلهم يهربون بطريقة جماعية، وهو الهروب الذي تحوّل إلى هرج مجنون وحيواني، لا يمكن السيطرة عليه. فمن مجموع ٨٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون في أرض إسرائيل، بقي ١٦٥ ألفاً فقط. إن الدلالات السياسية والاقتصادية اذلك الحدث، لا يمكن تجاهلها في أي حال من الأحوال»^(١٧)

وكان طبيعياً أن يثير بحث كاتس لغطاً في إسرائيل، بين مؤيّد ومعارض ومتحفّظ، سواء بالنسبة إلى فتح الموضوع أصلاً، أو بالنسبة إلى

(١٦) أمير غيلات، «المجزرة في الطنطورة»، «معاريف» (الملحق الأسبوعي)، ٢١/١/٢٠٠٠، ص ١٦.

(١٧) Menahem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (Tel-Aviv: Hadar, 1964), pp. 162-165.

الاستخلاصات التي توصل إليها الباحث. وعلى هامش عرضه المسهب البحث (ملحق «معاريف» الأسبوعي، ٢١/١/٢٠٠٠)، أورد أمير غيلات تشكيلة من تعليقات الباحثين الإسرائيليين المختصين، توخى فيها الموازنة بين التأييد والمعارضة. فقد نقل عن المؤرخ العسكري، الدكتور مئير بعيل (عميد احتياط)، إطراء على كاتس وعلى بحثه، وقوله أنه تعلم من البحث أشياء لم يكن يعرفها، عالماً بأنه كان ضابط استخبارات في البلماح (١٩٤٨)، وعُرف لاحقاً بدحضه الرواية إيتسل عن مجزرة دير ياسين، وقال: «هذا فعلاً بحث صغير، عن قرية معينة، لكنه أضاء زاوية مهمة، وهناك متسع للبحث والبحث فيها». في المقابل، رفض الباحث في تاريخ «حرب الاستقلال»، البروفسور يوأب غلبير (جامعة حيفا)، المعروف بتفانيه في المنافحة عن العمل الصهيوني، البحث قائلاً: «أنا لا أشتري» البحث، فكل بحث يقوم على توثيق شفوي هو إشكالي، وبالتالي لا يمكنه في بحث مشحون كهذا، إضافة إلى أن هناك مشكلة في التحقق من الأمور». وينفي غابير بشدة وقوع مجزرة في الطنطورة. أما أستاذ الفلسفة الليبرالي في جامعة تل أبيب، البروفسور آسا كشير، مؤلف كتاب «مجموعة القواعد الخلقية لجيش الدفاع الإسرائيلي»، فقال: «لقد دُفئت في الطنطورة جريمة حرب. والقتلة، الذين عرفوا كيف يصونون حياة الأولاد من دون استثناء، وحياة النساء بلا استثناء تقريباً، قتلوا عشرات كثيرة من الرجال، ومن الواجب إدخال هذا الفصل في مصطلحات التعامل بطهارة السلاح وفي الأوامر غير الشرعية قطعاً». ودعا كشير إلى إقامة نصب تذكاري على أرض المقبرة لجماعية، يكتب عليه «احترام ومعذرة». وقال الأستاذ يوسي بن - آرتسي: «ما أحببت هذا البحث، فهو يقوم على شهادات من دون تأسيس وقائعي. هذا بحث دحان، يعطي الانطباع بأنه حدد الهدف أولاً، ثم راح يبحث عن الأسانيد». في المقابل، أثنى الأستاذ إيلان بابيه (من المؤرخين الجدد) على البحث الذي يجمع بين الوثائق المكتوبة والشهادات الشفوية، وانتقد النهج السائد في البحث، الذي يعتمد على الوثائق المكتوبة فحسب. وعلق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بقوله: «بحسب المعلومات المتوفرة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، ليس هناك أية دلالة على وقوع مجزرة في سكان الطنطورة خلال احتلال القرية في أيار/مايو ١٩٤٨. والبحث الجديد في جامعة حيفا ليس معروفاً لدى جيش الدفاع الإسرائيلي. وعند تسلم معطيات البحث سيكون في إمكان جيش الدفاع الإسرائيلي إجراء فحص مجدّد في الموضوع». وعند هذا الحد، «أدرك شهرزاد الصباح، فسكتت عن الكلام المباح!» (ألف ليلة وليلة). ■